الحياة
AL HAYAT

تجريبي

العراق: إغلاق مصانع يشرّد 630 ألف ر

السبت، ١٤ مارس/ آذار ٢٠١٥ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

بغداد - عادل مهدي

آخر تحديث: ال

أكدت مصادر عراقية في القطاع الصناعي أن العراق كان يملك قبل عام **2003** نـ لوزارة الصناعة والمعادن والتصنيع العسكري، وآخر تابع للقطاعين المختلط والـ الوطني إلى نحو **16** في المئة حتى نهاية عام **2002**، فضلاً عن تشغيل مئات ألوف

وأفادت بأن القطاع الصناعي لم يكن في منأى عن حال التراجع وعدم الاستقرار بعد عام **2003** نتيجة عوامل كان اهمها انهيار منظومة الكهرباء وتفشي الفساد الم بالقطاع إلى تراجع نسبة مساهمته في الناتج الاجمالي الوطني لتكون **1.5** في المئة الف موظف عن العمل.

وأضافت أن فتح حدود العراق أمام الإستيراد من دون ضوابط أو رقابة وغياب الـ نحو **110** آلاف مصنع بعضها حكومي وهدد ما تبقى منها نتيجة تقادم خطوط الإنتا

الأجنبية.

ويعرب رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين، راغب بليبل في تصريح إلى «الحب الحكومي لرئيس الوزراء، حيدر العبادي، إلى سياق عمل ينهض بالقطاع الصناع الحماية للمنتج المحلي على نحو يساعده في منافسة السلع والبضائع المستوردة. و إلى تحميل الاقتصاد العراقي الأعباء الكبيرة نتيجة تراجع أسعار النفط في العالم قطاع النفط من دون القطاعات الأخرى، ما أدى إلى نشوء خلل كبير في بنية الإقت حالياً.

ولفت بليبل إلى أن توجه الدولة حالياً نحو تفعيل القطاع الصناعي يتطلب خطوات تفعيل المبادرة الصناعية التي أطلقت عام **2013** من خلال دعم القطاع الخاص وت حماية المنتج المحلي والمستهلك وقانون التعرفة الجمركية.

ودعا أيضاً إلى اتخاذ تدابير سريعة لمعالجة أوضاع الشركات الصناعية الخاسرة العمل وفي طليعتها الشركات التابعة للحكومة. وقال «هناك حزمة مقترحات قدمها أوراق عمل عدة تصب في هدف إنقاذ القطاع الصناعي، منها الدعوة إلى إحالة ه درس أوضاعها ومراعاة أوضاع العاملين فيها.

رئيس اتحاد الصناعات العراقية، حسين زنكنة، صرّح بأن إجراءات الحكومة بدء التي لم تر النور بسبب الضائقة المالية، بددت حلم الصناعيين. واعتبر أن المبادرا الماضية لم تحقق شيئاً يُذكر على رغم حجم الأموال التي صُرفت عليها والتي تجا الأخيرة (نحو **600** مليون دولار) لأن التركة الصناعية ثقيلة وصعبة.

ونُقل عن وكيل وزارة الصناعة والمعادن العراقية، مكي عجيب، قوله إن هناك **52** للوزارة كانت تتسلم منحاً من الحكومة لتسديد رواتب موظفيها أو تشغيل مصانعها تسبب بخلق مصانع غير منتجة ولا يمكنها منافسة البضائع المستوردة. ورأى أن ا لإنقاذ هذه الشركات والوصول بها إلى افق التنافس في السوق، إضافة إلى إمكان وزارته تسعى إلى دمج عشر شركات خاسرة بشركات رابحة الا أن مثل هذه الاق داعمة للصناعة الوطنية.

وحذر ناشطون في القطاع من النتائج المترتبة على استمرار تراجع القطاع الصنا نتيجة لذلك، ومنها تقديمها منحاً سنوية تبلغ نحو **4.3** بليون دولار هي عبارة عن ر الصناعية الحكومية، من دون تحقيق نتائج على صعيد تنشيط سد حاجة السوق بم

كما ذهب صناعيون إلى التأكيد على ضرورة تنمية الصناعات المحلية من خلال ا واعدة عرفت بإنتاجها النوعي، كصناعة المواد الاحتياطية والمواد الغذائية ومواد مواد اولية في العراق وذات نوعيات جيدة ومشهود لها في غالبية مناطق العراق، مصرف للاستثمار والتمويل أو تفعيل نشاط المصارف الخاصة ليسمح لها بإقراض بعضهم في شراكات داعمة لها.